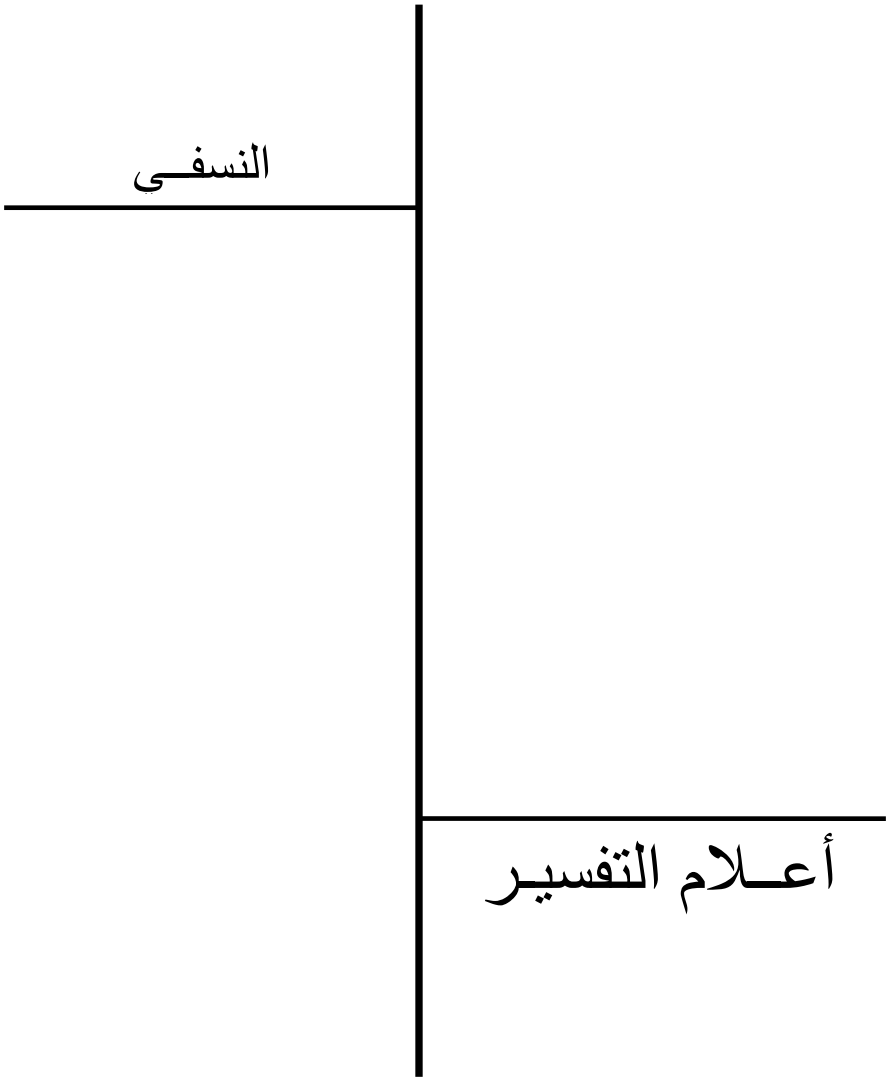
النسفـــي
أعـــلام التفسيـر

النسفـى
وتفسيره: " مدارك التنزيل وحقائق التأويل "

النسفي هو أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى الحنفى، أحد الزُّهاد المتأخرين، والأئمة المعتبرين، كان إماماً كاملاً عديم النظير في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه، بصيراً بكتاب الله تعالى، وهو صاحب التصانيف المفيدة المعتبرة في الفقه والأصول وغيرهما. فمن مؤلفاته: متن الوافى في الفروع، وشرحه الكافى، وكنز الدقائق في الفقه، والعُمدة في أصول الدين، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، وهو التفسير الذي نحن بصدد الكلام عنه، وغير ذلك من المؤلَّفات التي تداولها العلماء، وتناولوها دراسة وبحثاً، وليس هذا التراث العلمى بكثير على رجل تفقَّه على كثير من مشايخ عصره وأخذ عنهم، ومن هؤلاء: شمس الأئمة الكردى وعليه تفقه، وأحمد بن محمد العتابى الذي روى عنه الزيادات. وكانت وفاة النسفى - رحمه الله - سنة 701 هـ (إحدى وسبعمائة من الهجرة)، ودفن ببلدة أيذج فرضى الله عنه وأرضاه.

التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه:

هذا التفسير، اختصره النسفى - رحمه الله - من تفسير البيضاوى ومن الكشاف للزمخشرى، غير أنه ترك ما في الكشاف من الاعتزالات، وجرى فيه على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وهو تفسير وسيط بين الطول والقصر، جمع فيه صاحبه بين وجوه الإعراب والقراءات، وضمنه ما اشتمل عليه الكشاف من النكت البلاغية، والمحسنَّات البديعية، والكشف عن المعاني الدقيقة الخفية، وأورد فيه ما أورده الزمخشرى في تفسيره من الأسئلة والأجوبة، لكن لا على طريقته من قوله: " فإن قيل... قلت " بل جعل ذلك في الغالب كلاماً مدرجاً في ضمن شرحه للآية، كما أنه لم يقع فيما وقع

فيه صاحب الكشاف من ذكره للأحاديث الموضوعة في فضائل السور.

هذا وقد أورد النسفى في مقدمة تفسيره عبارة قصيرة، أوضح فيها عن طريقته التي سلكها فيه، وأرى أن أسوقها لك بنصها لتمام الفائدة:

قال رحمه الله: " قد سألنى من تتعين إجابته، كتاباً وسطاً في التأويلات، جامعا لوجوه، الإعراب والقراءات، متضمناً لدقائق علمى البديع والإشارات، حالياً بأقاويل أهل السُّنَّة والجماعة، خالياً عن أباطيل أهل البدع والضلالة، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل، وكنت أُقدِّم فيه رِجْلاً وأؤخر أخرى، استقصاراً لقوة البَشر عن درك هذا الوطر، وأخذاً لسبيل الحذر عن ركوب متن الخطر، حتى شرعتُ فيه بتوفيق الله والعوائق كثيرة، وأتممته في مدة يسيرة، وسميته بمدارك التنزيل وحقائق التأويل ".

وقال صاحب كشف الظنون: " اختصره - يعنى تفسير النسفى - الشيخ زين الدين، أبو محمد، عبد الرحمن بن أبى بكر بن العينى، وزاد فيه ". ولكن لم يقع في يدنا هذا المختصر، ولم نظفر به حتى نحكم عليه.

قرأتُ في هذا التفسير فوجدته كما قلت آنفاً موجز العبارة سهل المأخذ، مختصراً من تفسير الكشاف، جامعاً لمحاسنه، متحاشياً لمساوئه، ومن تفسير البيضاوى أيضاً حتى إنه ليأخذ عبارته بنصها أو قريباً منه ويضمنها تفسيره.

خوضه في المسائل النحوية:

كذلك وجدته - كما يقول صاحبه - جامعاً بين وجوه الإعراب والقراءات، غير أنه من ناحية الإعراب لا يستطرد كثيراً. ولا يزج بالتفاصيل النحوية في تفسيره كما يفعل غيره، فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: { يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ } [البقرة: ٢١٧].. الآية.

يقول ما نصه: " والمسجد الحرام " : عطف على " سبيل الله "، أى وَصَدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وزعم الفرّاء أنه معطوف على الهاء في " به "، أى كفر به وبالمسجد الحرام، ولا يجوز عند البصريين العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، فلا تقول: مررت به وزيد، ولكن تقول: بزيد، ولو كان معطوفاً على الهاء هنا لقيل: وكفر به وبالمسجد الحرام.

موقفه من القراءات:

وأما من ناحية القراءات فهو ملتزم للقراءات السبع المتواترة مع نسبة كل قراءة إلى قارئها.

خوضه في مسائل الفقه:

كذلك عند تفسيره لآية من آيات الأحكام نجده يعرض للمذاهب الفقهية التي لها تعلق وارتباط بالآية، ويوجه الأقوال ولكن بدون توسع.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: { وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ } [البقرة: ٢٢٢].

يقول ما نصه: "... ثم عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - يجتنب ما اشتمل عليه الإزار. ومحمد - رحمه الله - لا يُوجب إلا

اعتزال الفَرُج، وقالت عائشة رضى الله عنها: يجتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك.

{وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ} مجامعين، أو: ولا تقربوا مجامعتهن {حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ} بالتشديد - كوفى غير حفص - أى يغتسلن، وأصله يتطهرن فأدغم التاء في الطاء لقرب مخرجيهما. وغيرهم {يَطْهُرْنَ} أى ينقطع دمهن، والقراءتان كآيتين، فعملنا بهما. وقلنا: له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم وإن لم تغتسل، عملاً بقراءة التخفيف، وفي أقل منه لا يقربها حتى تغتسل أو يمضى عليها وقت الصلاة، عملاً بقراءة التشديد، والحمل على هذا أول من العكس، لأنه حينئذ يجب ترك العمل بإحداهما لما عُرف. وعند الشافعى - رحمه الله - لا يقربها حتى تطهر وتتطهر، دليله قوله تعالى: {فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ} [البقرة: ٢٢٢]: فجامعوهن، فجمع بينهما.. ".

وهو ينتصر لمذهبه الحنفى ويرد على مَنْ خالفه في كثير من الأحيان، وإن أردت الوقوف على ذلك فارجع إليه عند تفسيره لقوله تعالى: { وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ } [البقرة: ٢٢٨].. (جـ 1 ص 89)؛ وعند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ } [البقرة: ٢٣٧]. (جـ 1 ص 95) وعند تفسيره لقوله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ } [الطلاق: ٦]. الآية، (جـ 4ص 201).

موقفه من الإسرائيليات:

ومما نلحظه على هذا التفسير أنه مُقِل جداً في ذكره للإسرائيليات، وما يذكره من ذلك يمر عليه بدون أن يتعقبه أحياناً، وأحياناً يتعقبه ولا يرتضيه.

فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى: {وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا

ٱلنَّاسُ عُلِّمۡنَا مَنطِقَ ٱلطَّيۡرِ} [النمل: ١٦]، يقول: روى أنه صاحب فاخته فأخبر أنها تقول: ليت ذا الخلق لم يُخلقوا، وصاح طاووس فقال: يقول: كما تدين تدان. وصاح هدهد فقال: يقول: استغفروا الله يا مذنبون. وصاح خطاف فقال: يقول: قدِّموا خيراً تجدوه، وصاحت رخمة فقال: تقول: سبحان ربى الأعلى ملء سمائه وأرضه، وصاح قمرى فأخبر أنه يقول: سبحان ربى الأعلى، وقال: الحدأة تقول: كل شيء هالك إلا الله، والقطاة تقول: مَن سكت سلم، والديك يقول: اذكروا الله يا غافلون، والنسر يقول: يا بن آدم، عِشْ ما شئت آخرك الموت، والعُقاب يقول: في البُعد عن الناس أُنس. والضفدع يقول: سبحانه ربى القدوس.

ثم يتكلم عن قوله تعالى: {وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيۡءٍ} [النمل: ١٦]، بدون أن يتعقب ما ذكره من ذلك كله.

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: {وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٣٥} [النمل: ٣٥].. نراه يذكر خبر هدية بلقيس لسليمان وما كان من امتحانها له، وهو خبر أشبه ما يكون بقصة نسجها خيال شخص مسرف في تخيله، ومع ذلك فلا يُعَقِّب عليها الإمام النسفى بكلمة واحدة.

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: {وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ٢١ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَلَا تُشۡطِطۡ وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ٢٢} [ص: ٢١ - ٢٢].. نراه - بعد أن يذكر من الروايات ما لاَ يتنافى مع عصمة داود عليه السلام - يقول ما نصه: " وما يُحكى أنه بعث مرة بعد مرة أوريا إلى غزوة البلقاء وأحب أن يُقتل ليتزوجها - يعنى زوجه أوريا - فلا يليق من المتسلمين بالصلاح من أفناء الناس، فضلاً عن بعض أعلام الأنبياء، وقال علىّ رضى الله عنه: مَن حدَّثكم بحديث داود عليه السلام على ما يرويه القصاص، جلدته مائة وستين، وهو حد الفرية على الأنبياء ".

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى :{ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾} [ص: ٣٤].. نراه يذكر من الروايات ما لا يتنافى مع عمصة سليمان عليه السلام، ثم يقول ما نصه: " وأما ما يُروى من حديث الخاتم والشيطان، وعبادة الوثن في بيت سليمان عليه السلام، فمن أباطيل اليهود ".

ففى هذه الآية الأخيرة وما قبلها نجد النسفى - رحمه الله - يتصدى للتنبيه والرد على القَصص المكذوب الذي يتنافى مع عصمة الأنبياء، ولا يتساهل هنا كما تساهل فيما مثَّلنا به قبل ذلك، ولعله يرى أن كل ما يمس العقيدة من هذا القَصص يجب التنبيه على عدم صحته، وما لا يمس العقيدة فلا مانع من روايته بدون تعقيب عليه، ما دام يحتمل الصدق والكذب في ذاته، ولا يتنافى مع العقل أو يتصادم مع الشرع. هذا.. وإن الكتاب لمتداول بين أهل العلم، ومطبوع في أربعة أجزاء متوسطة الحجم، وقد نَفَّعَ الله به الناس كما نفَّعَهم بغيره من مؤلَّفات النسفى رحمه الله [1].

* * *

(1) الدكتور محمد حسين الذهبى، التفسير والمفسرون، 4 / 57 - 59.